

## الفصل السابع التطورات المالية

### نظرة عامة

تشير التقديرات الأولية للميزانيات الحكومية في الدول العربية إلى حدوث تحسن نسبي في المؤشرات الكلية للأداء المالي بصورة عامة خلال عام 1999. فقد انخفضت العجزات المالية للميزانيات المجمع كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الفوائض الجارية للدول العربية ككل قد انخفضت عن مستواها في عام 1998 وانخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.4 في المائة إلى 0.7 في المائة. وقد زادت الإيرادات الحكومية بنحو 1.1 في المائة. وتم ذلك في إطار عودة النمو في الإيرادات النفطية وكذلك الارتقاعات التدريجية المتواصلة في الإيرادات الأخرى، في مقابل استمرار النمو البطيء في الإنفاق العام. وفي ضوء الخطوات المحفزة والمشجعة لنمو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، ازداد النشاط الاقتصادي لهذا القطاع في المجالات الوثيقة الصلة بالأنشطة التي تخلى عنها القطاع العام خلال العام الحالي.

### السياسة المالية

أدى عدد من التطورات في عام 1999، إلى تفعيل دور السياسات المالية وخلق البيئة والمناخ الملائمين لترسيخ الاستقرار الاقتصادي، وتوسيع دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي. وأبرز هذه التطورات ارتفاع أسعار النفط العالمية في الربع الأول من العام، وهو ما سمح بدعم النمو وتعزيز وضع مالية الحكومة، وبوجه خاص في الدول التي تشكل فيها الإيرادات النفطية بصفة عامة قرابة ثلثي موارد الميزانية، وهي كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر وعمان والجزائر وليبيا والبحرين واليمن. ويلاحظ في هذا الصدد أنه وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في أسعار النفط، إلا أن السياسات المالية واصلت سعيها لضبط الميزانية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لذلك، مع بذل الجهود لتنويع مصادر الإيرادات الحكومية غير النفطية، وإن كانت على نطاق محدود نظراً لعدم توفر الأنظمة الضريبية ذات العمق الكافي في معظم هذه الدول. ويُعد هذا التطور أمراً هاماً في التوجه نحو التخفيف من حدة الاعتماد على الموارد النفطية وخلق البيئة المستقرة، وخصوصاً في ضوء حالة عدم اليقين التي لازالت تكتنف آفاق أسعار النفط والتقلبات الدورية في أسواقه الدولية. ولذلك، لم ترفع الدول النفطية إنفاقها بنفس معدلات زيادة الإيرادات النفطية.

كذلك، فإن من التطورات الإيجابية تعميق الإصلاحات المالية الجاري تنفيذها، وخصوصاً تلك الهادفة إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد الحكومية. وقد تم ذلك من خلال إبطاء وتيرة نمو الطلب الحكومي في الاقتصاد، والعمل على إزالة ما تبقى من التشوهات في هيكل الإنفاق العام. وينطبق هذا الأمر على معظم الدول العربية. ونظراً لانعكاسات هذا التطور على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد تركزت المساعي في هذا الصدد على تعزيز نظم الرقابة الإدارية لضبط وترشيد الموارد المخصصة للإنفاق الجاري، الأمر الذي ساعد بدوره في تحقيق الاستقرار في الأسعار والنمو

الاقتصادي. فسياسة الإنفاق الحكومي لم تعد في غالبية الدول ملتزمة بتقديم الدعم للسلع والخدمات كما كان عليه الحال خلال الأعوام السابقة، وإنما تركزت هذه السياسة على توجيه موارد الحكومة وبصورة وثيقة في تحسين الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية والبنية الأساسية المتعلقة بذلك.

أما التطور الآخر، فيتعلق بالترسيخ بشكل أكثر وضوحاً لدور الدولة المحفز والمشجع لنمو القطاع الخاص. وتبرز في هذا المجال الإجراءات المتخذة في عدد متزايد من الدول العربية فيما يتعلق بإصلاح النظام الضريبي وأسلوب تمويل العجز. ففي ضوء التقلص المستهدف لدور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية في ظل الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، اكتسبت السياسات المالية بعداً هاماً في مجال توفير البيئة المستقرة والمناسبة لتشجيع الادخار والاستثمار الخاص، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. وقد ظهر هذا الأمر بقوة في معظم الدول العربية في ظل الاعتقاد السائد بأن تزايد دور القطاع الخاص يتوقف إلى حد كبير على ما تقدمه السياسات المالية من حوافز مشجعة لنشاط هذا القطاع. وهكذا تركزت المساعي في هذا الصدد خلال العام، على انتهاج سياسات مالية أكثر ثباتاً في مجالي خفض العجز الذي يمكن تمويله عبر مصادر الادخار الحقيقية، وضبط معدلات نمو الاقتراض الحكومي وربطه بالحاجة الإنمائية للإنفاق العام. وقد تم ذلك لغرضين، أولهما توفير المزيد من الموارد المتاحة للقطاع الخاص لتمويل أنشطته الإنتاجية والاستثمارية، وثانيهما تقادي ارتفاع تكلفة الاقتراض الذي سوف ينعكس بدوره في تباطؤ الطلب المحلي وانخفاض النمو الاقتصادي.

كما يلاحظ توجه السياسات المالية خلال العام في كثير من الأحيان، نحو تقديم الحوافز الإنتاجية والاستثمارية للقطاع الخاص، كخفض النسب الحدية لضريبة الدخل في بعض الدول، وتخفيض الضرائب على الأرباح في نطاق الأنشطة الإنتاجية في البعض الآخر. واستهدف هذا الأمر توفير حوافز إضافية لرفع المدخرات الخاصة، وزيادة تدفقات رأس المال من الخارج إلى الاقتصاد المحلي بجانب تحسين مردودية الاستثمارات. وقد عززت هذا التوجه الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تخفيض الضرائب على الصادرات والرسوم التجارية الأخرى على الواردات في إطار اتفاقيات تحرير التبادل التجاري، وكذلك إعفاء الخواص من الضرائب على عوائد الأوراق المالية الحكومية، وذلك كوسيلة لتحفيز المستثمرين من الخواص على التعامل بتلك الأوراق وتطوير أسواق أوراق الدين العام.

ومن التطورات الأخرى خلال العام، توفير المزيد من الفرص الاستثمارية نتيجة التقدم النسبي في عمليات الخصخصة، لا سيما في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات، وخصوصاً في كل من الجزائر والأردن والكويت والسعودية والمغرب. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تم فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في أسواق الأوراق المالية في البعض من الدول العربية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن من التطورات الملحوظة التي حققتها بعض الدول تلك المتعلقة بتحسين شفافية السياسة المالية. فقد واصلت معظم الدول العربية خلال العام جهودها لتحسين مستوى الشفافية في العمليات المالية للميزانيات الحكومية، من خلال توفير البيانات الشاملة عن الوضع المالي للحكومة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمعاملات

الجارية خارج الميزانية التي يصعب التحكم بها، وذلك بما يحول دون تراكم الاحتياجات غير المنظورة للتمويل. كما يدخل ضمن هذه المساعي ما أقدمت عليه بعض الدول في مجال إصلاح وتحسين الممارسات المحاسبية المستخدمة في حسابات الميزانية كذلك التي تتعلق بالتدفقات المالية للحكومة وبيان تخصيصات الإنفاق والالتزامات، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على رفع كفاءة الأداء المالي.

ومن الجدير ذكره أن تحسن مستوى الشفافية انعكس في صورة متعددة منها، تحقيق المزيد من الشفافية في مجال توييب النفقات، كما في الأردن ولبنان وتونس واليمن. ويأتي في هذا الإطار الإجراءات المتعلقة بدمج كافة النفقات في إطار الميزانية، وتسجيل النفقات على أساس المسحوبات من أرصدة الحسابات الحكومية بدلاً من تسجيل الإنفاق على أساس التزامات عمليات الخزنة، والإفصاح عن القروض المشكوك في تحصيلها للمؤسسات العامة وتبسيط إجراءات تخفيض أعباء الديون وإكسابها مزيداً من الشفافية بغية تسوية المتأخرات المستحقة في حينها، وهي خطوات هامة للحد من الإنفاق الذي يتم ضمن الحسابات خارج نطاق الميزانية.

وشهد هذا العام كذلك، الالتزام بمتطلبات إفصاحية إضافية وخصوصاً فيما يتعلق بالأهداف المالية والاقتصادية لسياسة الحكومة وأثرها على الاستقرار الاقتصادي. ويأتي في هذا المجال الإبلاغ عن البيانات وصنع القرار كما في الأردن واليمن، والإفصاح عن الدعم غير المباشر المقدم للمؤسسات العامة، الذي سمح بتحسين الكفاءة والمردودية الاقتصادية. كما يأتي في هذا المجال كذلك تحقيق المزيد من الشفافية على صعيد التشريعات القانونية المتعلقة بالجوانب التنظيمية وحماية حقوق الملكية لجذب الاستثمارات الخاصة، بجانب تعزيز الشفافية في مجال الإنفاق الجاري والأنظمة الضريبية، وبوجه خاص على صعيد ضرائب الأرباح على الشركات والرسوم الجمركية، للتحكم فيها بدرجة أكبر والحد من الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة التي لا تزال تمثل أحد التحديات في عدد من الدول.

كذلك، فإن من التطورات الإيجابية تلك المتعلقة بالتحديث المتواصل لسياسات تمويل العجز. ويذكر في هذا الصدد أن تحسن الأداء المالي خلال العام وتأثيره على وتيرة نمو المديونية الحكومية قد منح السياسات المالية مرونة أكبر في التعامل مع احتياجات تمويل العجز. فقد شهد هيكل الدين العام الداخلي في الدول العربية خلال عام 1999، تحسناً لصالح أدوات الدين الأخرى وعلى حساب القروض المصرفية. وشهد بعض الدول تراجعاً في رصيد السندات وأذونات الخزينة نتيجة لانخفاض حجم الإصدارات الجديدة بالمقارنة مع الإطفاءات وذلك في ضوء تراجع الطلب الحكومي على الموارد التمويلية في مرحلة التخفيض المستمر لعجز الميزانية.

وبلاحظ في هذا الصدد تحسن الشفافية في التسعير والطرح لأدوات الدين العام، كذلك التي تتعلق بحصر التمويل الحكومي بالقروض منخفضة التكلفة متوسطة وطويلة الأجل، وكذلك مبادلة بعض الديون الحكومية بحقوق الملكية في الاستثمارات الحكومية والمؤسسات العامة، أو شطب بعضها الآخر، وقد أدت هذه الأمور إلى مزيد من النقص في رصيد الدين العام وخدمته.

## الإيرادات العامة

تشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح ارتفع في الدول العربية خلال عام 1999 بنحو 1.1 في المائة ليصل إلى قرابة 147.8 مليار دولار، بالمقارنة مع 146.2 مليار دولار في عام 1998. ونظراً للارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام، فإن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي يقدر لها أن تنخفض بنحو 1.4 نقطة مئوية مقارنة بمعدلها المحقق خلال العام السابق لتبلغ 27.4 في المائة.

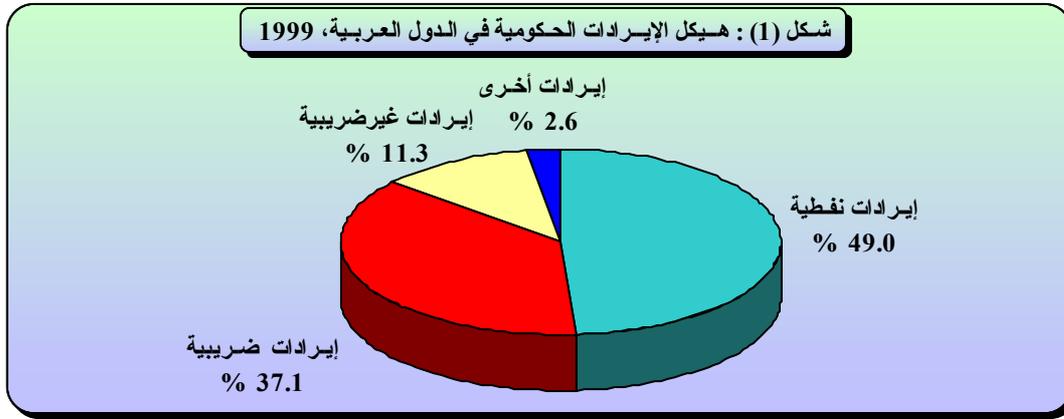
جدول رقم (1)  
الإيرادات العامة\* والمنح في الدول العربية\*  
1999 - 1998

السنة	مصادر الإيرادات		هيكل الإيرادات %		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	(مليار دولار)		نسبة النمو %	%	1998	* 1999
	* 1999	1998				
إجمالي الإيرادات العامة	145.2	146.7	1.0	99.3	28.6	27.2
- الإيرادات النفطية	71.2	72.5	1.8	48.7	14.0	13.4
- الإيرادات الضريبية	53.8	54.8	1.8	36.8	10.6	10.2
- الإيرادات غير الضريبية	16.3	16.7	2.4	11.2	3.2	3.1
- الدخل من الاستثمار	3.9	2.8	28.8-	2.7	0.8	0.5
المنح	1.0	1.1	5.8	0.7	0.2	0.2
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	146.2	147.8	1.1	100.0	28.8	27.4

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
المصدر: مصدر الملحق (1/7).

ويرجع هذا الارتفاع النسبي المقدر في القيمة المطلقة لمجموع الإيرادات إلى زيادة الإيرادات النفطية التي تمثل أهم المصادر الحكومية من حيث المساهمة في موارد الميزانية. وكذلك ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية التي واصلت نموها التدريجي في ضوء الإصلاحات المالية المتتالية في معظم الدول. كما تعززت الإيرادات غير الضريبية والمنح رغم توضعها، على أثر تحسن الوضع المالي وزيادة الاحتياطيات في الدول النفطية بصفة عامة. وفي المقابل، حدث تراجع ملحوظ في الدخل الحكومي الاستثماري.

ففي جانب الإيرادات النفطية، فإنه وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الربع الثاني من العام، فإن أثر ارتفاع هذه الأسعار على إيرادات الميزانيات الحكومية للدول النفطية كان متواضعاً. فقد سجلت الإيرادات النفطية معدل نمو خلال عام 1999 يقدر بنحو 1.8 في المائة، ليلعب مقدارها حوالي 72.5 مليار دولار، مقارنة بما يقارب 71.2 مليار دولار في العام السابق. وأن نسبة هذه الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بأكثر من نصف نقطة مئوية، مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 13.4 في المائة بالنسبة للدول العربية مجتمعة.



وتخفي هذه النسبة تفاوتاً ملحوظاً بين الدول المعنية، فترتفع هذه المساهمة في بعض منها حيث بلغت في عام 1999 نحو 25 في المائة كل من الكويت وقطر و22 في المائة في ليبيا وقرابة 20.4 في المائة في السعودية و20 في المائة في كل من عمان واليمن و18 في المائة في الجزائر و15 في المائة في الإمارات والبحرين.

وقد أدت الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط خلال عام 1998 وأوائل عام 1999، إلى دفع هذه الدول إلى تكثيف جهودها للتقليل من الاعتماد المستمر والكبير على الإيرادات النفطية. وفي هذا الصدد عملت هذه الدول على مواصلة جهود التصحيح المالي بهدف توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال تعديل قوانين الضرائب في بعض الدول وخاصة المتعلقة منها بقوانين الاستثمار والشركات، واستحداث الضرائب على السلع والخدمات في البعض الآخر كالضريبة العامة على المبيعات، وكذلك زيادة الرسوم على بعض السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى توجه بعض الدول نحو تحويل جزء من الزيادة الإضافية المتحققة في الإيرادات النفطية إلى الاحتياطات كما في السعودية والإمارات، وكذلك توجه عدد آخر نحو تعبئة صناديق الأجيال القادمة وتنشيط الإيرادات كما في الكويت ومؤخراً في قطر رغم استمرار العجزات التي تتصف بها موازنتها. ومن جانب آخر، لجأت بعض الدول الأخرى وخاصة عمان والبحرين والجزائر واليمن إلى توظيف تلك الزيادة في تمويل العجز المالي.

ونتيجة لذلك، فقد سجلت الإيرادات النفطية المقدره لهذا العام، زيادة طفيفة في مساهمتها النسبية إلى إجمالي الإيرادات بلغ أقل من نصف نقطة مئوية مقارنة بالمستويات التي كانت قد بلغت في العام السابق، لتصل حصيلة هذه المساهمة إلى حوالي 70 في المائة بالنسبة للدول النفطية. وهذا بدوره انعكس بصورة عامة في ارتفاع نصيبها في هيكل الإيرادات الحكومية بما لا يتجاوز نصف نقطة مئوية واحدة عن معدل العام السابق، لتصل مساهمتها إلى حوالي 49 في المائة من الإيرادات المجمعة في عام 1999.

وتجدر الإشارة إلى أن أثر ارتفاع الإيرادات النفطية لم يكن متماثلاً فيما بين الدول المعنية في هذا العام. فقد ازدادت مساهمتها في الإيرادات بأكثر من عشرة نقاط مئوية في البعض من الدول لتصل إلى حوالي 63 في المائة في اليمن وبأكثر من ست نقاط مئوية لتبلغ 66 في المائة في الإمارات و62 في المائة في الجزائر و55 في المائة في البحرين. كما بلغت الزيادة في البعض الآخر بما يعادل نقطتين مئويتين ليرتفع نصيبها إلى 78 في المائة في السعودية. في حين بلغت الزيادة أكثر من 29 نقطة مئوية في قطر لتصل إلى 97 في المائة، وانخفضت مساهمتها في مجمل الإيرادات الحكومية في كل من الكويت وعمان وليبيا لتصل إلى 81 في المائة و69 في المائة و67 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، تشير البيانات الأولية إلى زيادة حصيلتها بالقيمة المطلقة بحوالي 2 في المائة خلال العام، حيث يقدر أن تبلغ 54.8 مليار دولار بالنسبة للدول العربية ككل، أي ما يعادل 10.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة بذلك انخفاضاً طفيفاً في مساهمتها بما يقارب ربع نقطة مئوية. وتتباين أهمية هذه الضرائب فيما بين الدول النفطية والدول غير النفطية. فمن الملاحظ أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت 25 في المائة في تونس وجيبوتي و20 في المائة في المغرب وموريتانيا. كما تجاوزت 15 في المائة في كل من مصر والأردن وسورية و13 في المائة في لبنان. ومن جانب آخر، لا تزال هذه النسبة بحدود واحد في المائة في الكويت وقطر، كما أنها لم تتجاوز 8 في المائة في بقية الدول النفطية باستثناء الجزائر التي بلغت فيها نحو 10 في المائة خلال هذا العام.

كذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن مساهمة حصيلة الضرائب في إجمالي الإيرادات للدول العربية قد أظهرت ميلاً طفيفاً نحو الارتفاع لتشكل حوالي 37.1 في المائة في عام 1999. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة لا تعكس بشكل واضح التباين بين أوضاع الدول العربية حيث أن الإيرادات الضريبية تفوق في أهميتها في بعض الدول بقية المصادر. وفي هذا الصدد تشير تقديرات عام 1999 إلى أن نصيب الضرائب كان الأعلى في تونس والمغرب وجيبوتي حيث شكل أكثر من 80 في المائة من مجمل الإيرادات، وما بين النصف وثلثي الإيرادات في موريتانيا ولبنان والسودان وسورية ومصر والأردن.

أما بالنسبة للدول النفطية التي سجلت هذه الإيرادات في أغلبها انخفاضاً خلال العام على أثر ضعف أداء النمو الاقتصادي في العام السابق، فإن معدلها شكل نحو 33 في المائة من مجمل الإيرادات في الجزائر و25 في المائة في البحرين وليبيا واليمن ونحو 16 في المائة في الإمارات و11 في المائة في عمان. أما في الكويت وقطر، فلا تزال هذه النسبة ضئيلة وبتحدهود 3 في المائة.

ومن جانب آخر، استمرت جهود الدول العربية المتعلقة بالإصلاح الضريبي من أجل تعزيز كفاءة الأنظمة الضريبية وزيادة حصيلتها، وكذلك الجهود الرامية إلى إصلاح الأنظمة الجمركية وتطوير التشريعات المعمول بها. وقد استهدفت هذه الجهود توسيع نطاق الوعاء الضريبي وتحسين مرونة ضريبة الدخل وتعديل قوانين الضرائب على الإنتاج الاستهلاكي، وذلك عبر تعديل شرائحها وربط معدلاتها بمستوى التضخم. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بما يقدر بحوالي 2 في المائة خلال هذا العام لتبلغ 14.4 مليار دولار. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على

الإنتاج والاستهلاك والخدمات بحدود 4 في المائة لتصل إلى قرابة 12.8 مليار دولار، عاكسة بذلك جزئياً التدابير الفعّالة لتوسيع قاعدة الضرائب على السلع والخدمات لاسيما الضريبة العامة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة. وقد برز ذلك بشكل ملحوظ في عدد من الدول التي تشكل فيها الإيرادات الضريبية الدعامة الأساسية لموارد الميزانية وبدرجة أقل في الدول النفطية التي بدأت في العمل، على تطبيق مثل هذه الضرائب، خاصة الضريبة العامة على المبيعات.

ويلاحظ في هذا الصدد أيضاً، أن عدداً من الدول العربية عملت على تحسين الشفافية وتنظيم الإجراءات الإدارية المعمول بها في مجالي الضرائب والجمارك كتلك التي تتصل بألية الجباية والتحصيل والتخمين. كما تشمل هذه الإجراءات توحيد المعدلات الضريبية وشرائح التعرف الجمركية بغرض التبسيط بالإضافة إلى تقليل التشوّهات في فرض الضرائب التي تؤثر بشكل مباشر على الأسعار. كما تم تحقيق مزيد من الشفافية على صعيد البيئة القانونية للأحكام الضريبية، وذلك من خلال زيادة الحوافز عبر إصلاح نظامي الضرائب على الدخل وأرباح الشركات وخصوصاً في نطاق الأنشطة الإنتاجية بهدف خلق المناخ الملائم للاستثمار الخاص، وزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المحلي.

ومن التطورات الأخرى خلال العام التوسع في تحرير التجارة ومواصلة خفض التدرجي للرسوم الجمركية، تمشياً مع اتفاقيات تحرير التجارة العربية والدولية. ومن هذه التطورات كذلك تخفيض الضرائب على الصادرات بغرض توفير حوافز إنتاجية إضافية للقطاع الخاص. ومن الجدير بالذكر أن حصيلة الرسوم الجمركية ارتفعت بقرابة 3.5 في المائة لتبلغ نحو 11 مليار دولار. وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى نجاح جهود مكافحة التجارة غير النظامية.

ومن جانب آخر، تم في عدد من الدول العربية إدخال قوانين وإجراءات ضريبية جديدة تتعلق بالأدوات المالية. ومن هذه الإجراءات إعفاء الأرباح الناشئة عن الاستثمار في السندات وأذونات الخزينة من ضرائب الدخل والضرائب والرسوم الأخرى، سعياً لتشجيع الأفراد على التعامل بها وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً يقدر بنحو 2.4 في المائة خلال العام، كما يقدر لنسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي أن تنخفض بدرجة طفيفة إلى 3.1 في المائة. ويعزى هذا الانخفاض في جزء منه إلى بقاء أسعار السلع والخدمات العامة دون تغيير في عدد من الدول خلال العام في ضوء تباطؤ الطلب المحلي عليها وإلى تنفيذ الاستقلالية المالية والإدارية لعدد من المؤسسات العامة والتوقف عن تحويل مواردها للميزانية، وإلى تحسن الناتج المحلي بدرجة أكبر في الجزء الآخر. كما شهد هذا العام انخفاضاً ملحوظاً في الدخل من الاستثمار وبنسبة بلغت أكثر من 28 في المائة.

## النفقات العامة

تشير التقديرات إلى أن النفقات العامة قد ارتفعت بالنسبة للدول العربية ككل خلال عام 1999 بنحو 0.8 في المائة لتصل إلى 178.8 مليار دولار، بالمقارنة مع 177.4 مليار دولار في العام السابق. في حين سجلت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً يقدر بقرابة نقطتين مؤبطين مقارنة بمعدلها المحقق خلال العام السابق لتبلغ نحو 33.1 في المائة، وهو الانخفاض الأعلى الذي سجلته هذه المساهمة منذ بداية العقد، رغم التطورات المواتية في أسعار النفط خلال العام.

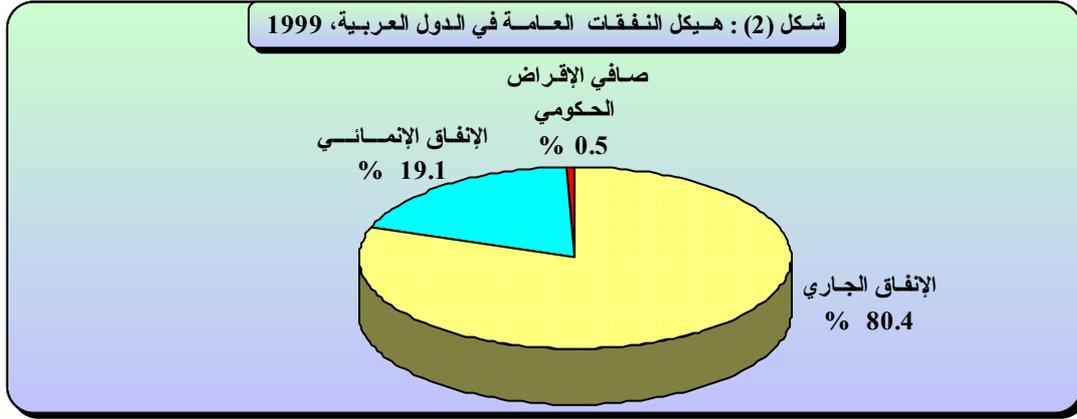
جدول رقم (2)  
النفقات العامة في الدول العربية  
1998 – 1999

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	هيكل النفقات (%)		نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)			
	*1999	1998		*1999	1998		
33.1	34.9	100.0	100.0	0.8	178.8	177.4	النفقات العامة
26.6	27.5	80.4	78.8	2.9	143.8	139.7	الإنفاق الجاري
6.3	7.0	19.1	20.0	4.0-	34.1	35.5	الإنفاق الرأسمالي
0.2	0.4	0.5	1.2	58.4-	0.9	2.2	صافي الإقراض

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
المصدر: مصدر الملحق (1/7).

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تظهر التقديرات أن هذه النفقات انخفضت في ست دول عربية بدرجات متفاوتة، حيث كان الانخفاض الأكبر في ليبيا بنسبة 23 في المائة وفي قطر بحدود 14 في المائة، ثم في موريتانيا بنحو 5 في المائة، فالسعودية والجزائر بحدود 3 في المائة، ثم الأردن بنسبة 2 في المائة. وشهدت النفقات تباطؤاً في ارتفاعها في الإمارات وتونس وسورية والسودان واليمن حيث يقدر لنسبتها أن ترتفع بحدود 1 إلى 2 في المائة خلال العام. ومن جانب آخر، فإنه يلاحظ ارتفاع هذه النفقات بنسب متفاوتة في عدد من الدول، حيث بلغت في مصر 21 في المائة، وفي المغرب 19 في المائة، وفي جيبوتي 9 في المائة، وفي لبنان نحو 8 في المائة، والبحرين 7 في المائة، والكويت وعمان بنحو 2 في المائة.

شكل (2) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية، 1999



ويظهر من البيانات المتاحة أن الارتفاع المقدر في مجمل النفقات العامة بالنسبة للدول العربية ككل قد نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع الإنفاق الجاري خلال هذا العام بنحو 2.9 في المائة، في حين انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 26.6 في المائة، أي بما يقل بنحو نقطة مئوية واحدة عما كانت عليه في العام الماضي. أما بشأن مساهمتها في هيكل النفقات، فقد ارتفعت بحوالي 1.6 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 80.4 في المائة عام 1999.

أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تراجعت النفقات الجارية في عدد منها نتيجة الإجراءات المختلفة التي شملت إزالة الدعم عن أسعار الوقود والكهرباء والمياه وغالبية المواد الغذائية، وإصلاح أنظمة الخدمة المدنية من خلال تنظيم التوظيف الحكومي واحتواء معدلات نمو الأجور. ومن ضمن هذه الإجراءات إقدام عدد من الدول على تسوية متأخرات المديونية الحكومية، بغية الحد من أعباء خدمة الدين، من جهة، وخفض مدفوعات نفقاته الجارية، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، تركزت نسبة الانخفاض بشكل كبير في ليبيا بنسبة بلغت 20 في المائة، ثم قطر بنحو 11 في المائة، فالسعودية بنسبة 3 في المائة، وبنسبة طفيفة في كل من الأردن وموريتانيا. ومن جانب آخر، شهد الإنفاق الجاري ارتفاعاً متبايناً لدى بقية الدول العربية، إذ بلغ في حده الأعلى 25 في المائة في المغرب، وكان أدناه في سورية بنسبة لم تتجاوز واحد في المائة.

وفيما يتعلق بهيكل الإنفاق الجاري حسب التوزيع الوظيفي، فمن الملاحظ في هذا العام انخفاض الإنفاق على القطاعات الاجتماعية بنسبة تقدر بنحو 0.2 في المائة، كما انخفض الإنفاق على الصحة بنسبة 2 في المائة بعد أن كان قد تباطأ نموه في العام الماضي على أثر ضعف الأوضاع المالية العامة. وفي المقابل، ارتفع الإنفاق على التعليم بنسبة بلغت نحو 2 في المائة، وكذلك نفقات الشؤون الاقتصادية بنسب طفيفة. كما عاودت نفقات الأمن والدفاع ارتفاعها بنسبة بلغت حوالي نصف نقطة مئوية في عام 1999، لتبقى بذلك مساهمتها في الإنفاق الجاري مستقرة على نفس مستواها في العام السابق.

أما الإنفاق الرأسمالي فتظهر البيانات الأولية أنه استمر في الانخفاض ولكن بمعدل أقل من العام الماضي. فقد سجل هذا الإنفاق تراجعاً خلال هذا العام بنحو 4 في المائة. وقد انخفضت تبعاً لذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 6.3 في المائة، أي بما يزيد عن نصف نقطة مئوية عما كانت عليه في العام الماضي. أما مساهمته في هيكل النفقات، فقد انخفضت بحوالي نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ نحو 19.1 في المائة عام 1999.

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن التراجع في النفقات الرأسمالية كان عالياً في عدد من الدول، حيث بلغت نسبته نحو 40 في المائة في قطر و34 في المائة في ليبيا، و22 في المائة و18 في المائة في كل من الجزائر والأردن على التوالي خلال العام. وتراجعت هذه النفقات بنحو 5 في المائة في موريتانيا، وبشكل نسبي في اليمن والكويت والسعودية والإمارات.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الارتفاع الطفيف في النفقات العامة خلال هذا العام قد يعزى كذلك، إلى تراجع صافي الإقراض الحكومي للمؤسسات العامة، رغم تواضع مساهمته، بما يقدر بنحو 58 في المائة. وقد تم ذلك من خلال تشديد ضوابط التحويلات إلى المؤسسات العامة والوكالات شبه المستقلة كما في عمان والكويت ولبنان، علاوة على تنشيط ومباشرة عمليات الخصخصة لعدد من الشركات والمؤسسات العامة، من جهة، رغم بقائها محدودة، كما في المغرب وقطر والإمارات والأردن وجيبوتي والسودان وموريتانيا، وخفض أعباء القروض المشكوك في تحصيلها لتلك المؤسسات، من جهة أخرى كما في تونس.

## الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

شهد عام 1999 استقراراً نسبياً في الوضع الكلي للميزانيات الحكومية المجمعة للدول العربية حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الفوائض الجارية وتراجع العجزات الكلية كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

### جدول رقم (3)

#### الميزانيات الحكومية العربية المجمعة

1999 – 1997

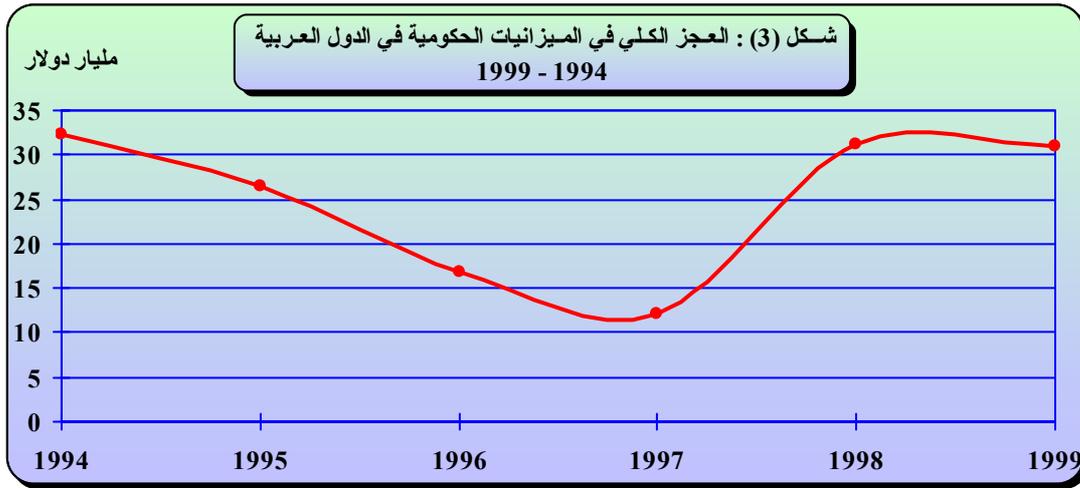
السنة	الفائض الجاري (مليار دولار)	العجز الكلي (مليار دولار)	نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1997	32.1	12.2-	6.1	2.3-
1998	6.5	31.1-	1.3	6.1-
1999 <sup>(1)</sup>	4.0	31.0-	0.7	5.7-

(1) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

وفي هذا الصدد، أظهرت التقديرات أن الفوائض الجارية بالنسبة للدول العربية ككل قد انخفضت بحوالي 38 في المائة لتصل إلى 4 مليار دولار خلال هذا العام، بالمقارنة مع 6.5 مليار دولار في عام 1998. وانخفضت تبعاً لذلك نسبة هذه الفوائض إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة طفيفة لتبلغ نحو 0.7 في المائة في عام 1999. وتشير التقديرات إلى أن

الفائض الجاري الذي سجلته الموازنة في عُمان خلال العام الماضي تحول إلى عجز في عام 1999 بلغت نسبته إلى الناتج المحلي حوالي 0.2 في المائة. في حين ارتفع الفائض الجاري بمعدلات ملحوظة في عدد من الدول العربية لترتفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بنحو 5.8 في المائة والجزائر بنحو 5.5 في المائة، ثم الأردن بنسبة 2.7 في المائة. أما سورية وجيبوتي والسودان، فقد ارتفع الفائض الجاري فيها بنسب مماثلة للعام السابق حيث بلغت في الأولى 10.4 في المائة وفي الثانية 5 في المائة والثالثة قرابة واحد في المائة على التوالي.



ومن جانب آخر، تباطأ ارتفاع مستوى الفائض الجاري في تونس والكويت وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. وأخيراً، انخفض العجز الجاري في السعودية لتصل نسبته إلى الناتج المحلي إلى نحو 2.5 في المائة خلال هذا العام، في حين بقي العجز في لبنان والإمارات على نفس مستواه في العام السابق تقريباً.

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للميزانيات المجمعة للدول العربية، تشير البيانات الأولية إلى انخفاض العجز المالي بنسبة طفيفة تقدر بحوالي 0.4 في المائة خلال عام 1999 ليصل إلى قرابة 31.0 مليار دولار بالمقارنة مع 31.1 مليار دولار في العام السابق. كما تظهر التقديرات أن نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي قد انخفضت بحوالي 0.4 في المائة مقارنة بمعدلها المحقق خلال عام 1998 لتبلغ 5.7 في المائة خلال هذا العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الطفيف في العجز الكلي عام 1999 مقارنة بالعام السابق يعود في جزء منه إلى استمرار العجز في موازنات الدول النفطية بل وارتفاعه في بعض منها، كما يعود في جزء آخر منه إلى الارتفاع الملحوظ في العجز الكلي في موازنات عدد من الدول الأخرى وبخاصة مصر وتونس والمغرب.

فقد سجل العجز الكلي في موازنة الكويت زيادة مهمة خلال عام 1999 حيث ارتفع بأكثر من مثلي ما كان عليه في العام السابق لترتفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 9 نقاط مئوية لتبلغ 13.8 في المائة. كما ارتفع عجز الموازنة في عمان بنسبة 24 في المائة وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو نقطة مئوية واحدة لتبلغ 7.8 في المائة. ومن ناحية أخرى، انخفض العجز في اليمن بنحو 99 في المائة وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 0.1 في المائة، وهو الانخفاض الأكبر بين جميع الدول العربية خلال عام 1999. كما تراجع العجز في الجزائر بنحو 87 في المائة لتصل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 0.5 في المائة. وانخفض العجز في قطر بنحو 73 في المائة، وفي البحرين بنحو 55 في المائة، وفي الإمارات بنحو 11 في المائة، وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 1.1 في المائة و2.1 في المائة و13.4 في المائة على التوالي. وفي السعودية انخفض العجز بنحو 25 في المائة وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 7 في المائة. أما في ليبيا فقد بقي الوضع المالي في حالة توازن وللعام الثالث على التوالي.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فتشير البيانات إلى انخفاض العجز بصفة عامة، باستثناء موريتانيا ومصر وتونس والسودان والمغرب ولبنان. ففي موريتانيا سجلت الموازنة فائضاً كلياً للعام الخامس على التوالي، وإن كان يقل عن الفائض المحقق في الأعوام الثلاثة الأخيرة. أما في كل من مصر وتونس سجلت الموازنة ارتفاعاً ملحوظاً في العجز بلغ أكثر من ثلاثة أمثال لتبلغ نسبته إلى الناتج المحلي 4.2 في المائة و1.9 في المائة على التوالي. كما ارتفع العجز بنحو الثلث في المغرب لترتفع بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.5 في المائة عام 1999. وفي السودان ارتفع العجز بأكثر من الثلث وأظهرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة عن مستواها في العام السابق لتبلغ 0.7 في المائة. في حين ارتفع العجز في لبنان بنسبة بلغت نحو 4.3 في المائة وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 14.4 في المائة. أما في الأردن ولبنان، فقد انخفض العجز بنسبة بلغت 38 في المائة و8 في المائة، وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4 في المائة.

## تمويل العجز وتطورات الدين العام الداخلي

تشير البيانات الأولية إلى أن العجزات المالية في الغالبية العظمى من الدول العربية المعنية قد تم تمويلها بصفة رئيسية عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول في الأسواق المحلية خلال هذا العام. وتشمل هذه الدول الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان ولبنان ومصر والمغرب واليمن. وإلى جانب ذلك، استمرت بعض الدول في الاعتماد على عوائد الاستثمارات الحكومية والسحب من الاحتياطيات العامة لغايات تمويل العجز، حيث لجأت الإمارات إلى استخدام كل من هذين المصدرين، وقامت الكويت بتمويل العجز من خلال السحب من الاحتياطيات العامة للدولة، كما استمرت سورية في الاعتماد على مصادر التمويل المحلي التقليدية.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت في تمويل العجز في عدد من الدول مصادر خارجية، حيث قامت السلطات بإصدار سندات دولية للاقتراض من الخارج. ففي لبنان، أقدمت السلطات على طرح أربعة إصدارات من السندات الحكومية في الأسواق الدولية بقيمة إجمالية بلغت 1250 مليون دولار خلال عام 1999. كما أصدرت قطر سندات مماثلة بقيمة 1 مليار دولار، وطرحت المغرب سندات بلغت 150 مليون دولار. وبناءً عليه، بلغ إجمالي الإصدارات العربية من هذه السندات حوالي 8.5 مليار دولار حتى نهاية هذا العام. وأخيراً، حصلت بعض الدول العربية على قروض من قبل المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لدعم برامج الإصلاح التي تنفذها هذه الدول بالتعاون معها. وشملت هذه الدول الأردن وتونس والجزائر واليمن وجيبوتي.

وفيما يتعلق بالمدىونية العامة الداخلية<sup>(1)</sup>، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن إجمالي الدين الداخلي ارتفع في الدول العربية خلال عام 1999 بنحو 3.4 في المائة ليصل إلى حوالي 218.7 مليار دولار، بالمقارنة مع 211.4 مليار دولار في عام 1998. أما نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت بحوالي 1.2 نقطة مئوية مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ 40.6 في المائة.

**جدول رقم (4)**  
**المدىونية العامة الداخلية للدول العربية\***  
**1999 – 1997**

الرصيد القائم من أدوات وسندات الخزينة		هيكل المدىونية حسب الأدوات (%)		الدين الداخلي الإجمالي		الدولة
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	القيمة (مليار دولار)	تسهيلات مصرفية	أدوات وسندات متنوعة	النسبة إلى الناتج المحلي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار)	
13.9	71.6	65.6	34.4	40.4	208.1	1997
15.1	76.2	64.0	36.0	41.8	211.3	1998
18.1	95.5	56.3	43.7	40.6	218.5	1999

\* تتضمن بيانات 17 دولة عربية وذلك باستثناء كل من العراق والصومال والسودان، وهذه البيانات تقديرية لبعض الدول. المصدر: السلطات النقدية العربية ومصادر متفرقة.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الارتفاع في إجمالي الدين الداخلي كان ملحوظاً في عدد من الدول حيث بلغت نسبة الارتفاع أكثر من 27 في المائة في البحرين ونحو 23 في المائة في الإمارات و17 في المائة في لبنان، وأكثر من 11 في المائة في عمان، وبحدود 7 في المائة في كل من الجزائر ومصر وجيبوتي والمغرب خلال هذا العام. وارتفع كذلك في الأردن بحوالي 5 في المائة وفي السعودية بحوالي 3.7 في المائة وبدرجة أقل في سورية بنحو 1.8 في المائة.

كما تظهر التقديرات ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي خلال هذا العام في مجموعة من الدول ضمت الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي وقطر ولبنان والمغرب. وقد سجل ارتفاع هذه النسبة أعلى مستوى له في لبنان

(1) يمثل الدين العام الداخلي إجمالي المطلوبات للقطاعات الاقتصادية المحلية القائمة تجاه الحكومة.

بزيادة بلغت نحو 13 نقطة مئوية لترتفع بذلك هذه النسبة من نحو 89 في المائة عام 1998 إلى قرابة 102 في المائة عام 1999. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية في معالجة الوضع المتفاقم للمديونية الداخلية، والتي اشتملت خلال هذا العام على إعادة هيكلة الدين العام الداخلي بغرض إطفاء جزء من الدين وذلك عبر إصدار سندات دولية لتغطية ديون قصيرة الأجل ذات فوائد مرتفعة بقروض خارجية طويلة الأجل. كما تتوي السلطات كذلك، استخدام موارد تخصيص شركة طيران الشرق الأوسط وقطاع الاتصالات المزمع تنفيذه لسد جزء من الدين العام الداخلي. وقد تراوحت نسبة الزيادة في نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بقية الدول المذكورة أعلاه بين 0.7 نقطة مئوية في قطر و 3.1 نقطة مئوية في المغرب، (ملحق 7/7).

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فإن التقديرات تظهر انخفاض الدين الداخلي بدرجات متفاوتة بلغت أقصاها في تونس بنسبة 18.3 في المائة، وليبيا بنسبة 16.5 في المائة، ثم اليمن بنحو 13.4 في المائة، فموريتانيا بأكثر من 9 في المائة والكويت بحدود 1 في المائة. وتشير البيانات في هذا الصدد إلى أن الانخفاض الذي سجلته محفظة الدين العام الداخلي في الدول سابقة الذكر، رافقه انخفاض متتابع في نسبته من الناتج المحلي، تحت تأثير انخفاض الدين الداخلي من جهة كما هو الحال في تونس وليبيا واليمن وموريتانيا، وازدياد نمو الناتج المحلي من جهة أخرى، كما في الكويت التي انخفضت نسبة الدين من الناتج المحلي فيها بأكثر من ثمانية نقاط مئوية لتصل هذه النسبة إلى 47.5 في المائة خلال هذا العام، رغم الانخفاض المتواضع لقيمة الدين المطلقة كما سبقت الإشارة إليه.

وفي جانب هيكل الدين العام الداخلي، تشير التقديرات إلى استمرار التغير التدريجي بالاتجاه نحو توسيع إصدارات أدوات الخزينة والسندات الحكومية. فقد ارتفعت قيمة هذه الإصدارات خلال هذا العام بنحو 25.3 في المائة لتبلغ 95.5 مليار دولار، بالمقارنة مع 76.2 مليار دولار لعام 1998. وقد ارتفعت تبعاً لذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 18.1 في المائة عام 1999. كما ارتفعت مساهمتها في هيكل الدين بأكثر من سبع نقاط مئوية لتبلغ نحو 44 في المائة. في حين انخفضت حصة التسهيلات المصرفية والأدوات الأخرى إلى نحو 56 في المائة خلال هذا العام.

وقد ظهرت نسبة الزيادة في الإصدارات في جميع الدول العربية التي تصدر أدوات الدين، باستثناء تونس التي فاقت إطفاءات أدوات وسندات الخزينة رصيد الإصدارات فيها خلال العام، وهو ما يفسر انخفاض نسبة الإصدارات إلى الدين العام الداخلي. وقد كانت الزيادة ملحوظة في مصر، حيث بلغت نسبة 23.5 في المائة، تلتها عُمان بنحو 21.8 في المائة، ثم اليمن بحوالي 13.8 فالكويت بنسبة 6.7 في المائة خلال عام 1999. وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع حصة أدوات الدين العام القابلة للتداول في هيكل المديونية الداخلية على حساب التسهيلات المصرفية والأدوات الأخرى.

ملحق (1/7) : الإيرادات العامة

(1999-1994)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						الإيرادات العامة (مليون دولار)						
1999	1998	1997	1996	1995	1994	(2) 1999	(1) 1998	1997	1996	1995	1994	
27.35	28.78	32.58	31.48	29.71	28.43	147,789	146,228	171,797	159,076	135,355	118,505	مجموع الدول العربية
33.71	32.81	32.76	35.03	35.11	33.39	2,516	2,396	2,284	2,327	2,285	2,029	الأردن
24.19	24.55	30.36	29.08	27.07	26.67	12,609	11,630	15,307	13,956	11,586	10,205	الإمارات
26.73	23.83	28.49	27.65	25.66	24.56	1,770	1,474	1,809	1,687	1,501	1,367	البحرين
29.12	31.62	29.05	30.81	31.21	32.66	6,130	6,328	5,500	6,028	5,634	5,100	تونيس
29.80	27.84	33.54	32.16	30.56	29.51	14,277	13,186	16,057	15,067	12,607	12,385	الجزائر
32.08	30.29	31.25	31.32	31.14	34.53	169	155	156	152	153	168	جيبوتي
28.25	29.41	37.46	33.78	30.56	28.66	39,321	37,762	54,873	47,746	39,060	34,442	السعودية
7.40	6.53	6.47	6.76	5.16	7.49	856	822	689	560	492	453	السودان
24.72	25.68	24.98	40.77	22.02	19.34	4,157	4,120	4,150	7,173	3,659	2,967	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
29.90	33.90	37.23	33.88	34.89	35.38	4,674	4,801	5,896	5,176	4,816	4,571	عمان
31.75	40.77	35.85	40.81	40.74	38.04	3,873	4,181	4,050	3,698	3,315	2,805	قطر
30.99	46.73	48.58	37.28	39.29	37.48	9,197	11,837	14,584	11,584	10,433	9,294	الكويت
19.58	18.15	16.40	17.31	16.82	14.56	3,228	2,935	2,438	2,249	1,871	1,334	لبنان
34.30	44.31	41.75	40.52	44.70	29.67	10,653	13,827	14,097	12,770	12,381	7,352	ليبيا
24.16	24.27	25.17	26.67	27.18	30.04	21,553	20,071	19,033	17,952	16,431	15,521	مصر
29.45	24.58	25.74	23.51	23.95	24.92	10,347	8,736	8,601	8,614	7,900	7,565	المغرب
27.82	29.59	28.24	32.04	26.31	25.59	261	290	303	350	277	259	موريتانيا
32.42	27.96	29.73	36.30	19.51	13.02	2,196	1,676	1,970	1,988	953	689	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (2/7) : النفقات العامة

(1999-1994)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						النفقات العامة (مليون دولار)						
1999	1998	1997	1996	1995	1994	(2) 1999	(1) 1998	1997	1996	1995	1994	
33.08	34.91	34.90	34.80	35.51	36.18	178,787	177,357	184,043	175,849	161,796	150,810	مجموع الدول العربية
37.94	39.67	35.89	38.18	36.79	35.31	2,831	2,898	2,503	2,537	2,394	2,146	الأردن
37.61	41.08	34.79	41.90	39.54	39.11	19,608	19,461	17,540	20,110	16,926	14,968	الإمارات
28.83	28.84	33.73	30.04	31.41	27.35	1,909	1,784	2,142	1,833	1,837	1,522	البحرين
31.00	32.07	32.88	33.96	34.40	34.05	6,525	6,419	6,225	6,643	6,210	5,316	تونس
30.32	31.73	31.15	29.24	31.99	33.95	14,525	15,027	14,912	13,699	13,199	14,250	الجزائر
33.33	31.48	35.60	35.30	39.25	42.97	175	162	178	171	193	209	جيبوتي
35.22	39.48	40.33	37.43	36.29	38.01	49,024	50,682	59,085	52,902	46,385	45,681	السعودية
8.12	7.00	7.77	8.76	5.82	8.28	939	880	826	726	555	500	السودان
28.89	30.02	28.32	27.13	28.37	26.41	4,860	4,816	4,704	4,774	4,715	4,050	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
37.64	40.80	37.89	38.37	43.92	45.35	5,885	5,778	6,001	5,861	6,062	5,859	عمان
32.87	45.61	44.01	48.89	44.94	48.15	4,009	4,678	4,972	4,429	3,657	3,551	قطر
44.76	51.52	43.02	44.30	53.13	57.28	13,281	13,051	12,915	13,763	14,109	14,204	الكويت
34.00	32.26	42.52	37.87	35.18	34.95	5,607	5,215	6,320	4,922	3,913	3,202	لبنان
34.30	44.31	41.75	39.48	50.21	33.71	10,653	13,827	14,097	12,439	13,908	8,353	ليبيا
28.35	25.27	26.08	27.99	28.42	32.16	25,296	20,897	19,720	18,835	17,180	16,613	مصر
31.94	26.33	28.78	26.84	27.38	28.20	11,223	9,359	9,616	9,832	9,033	8,558	المغرب
25.37	25.45	23.02	24.50	25.14	28.14	238	250	247	267	265	285	موريتانيا
32.47	36.29	30.78	38.44	25.68	29.14	2,199	2,175	2,040	2,105	1,254	1,542	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

ملحق (3/7) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية

(1999-1994)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %						العجز أو الفائض (مليون دولار)						
1999	1998	1997	1996	1995	1994	(2) 1999	(1) 1998	1997	1996	1995	1994	
5.74-	6.13-	2.32-	3.32-	5.80-	7.75-	30,999-	31,129-	12,246-	16,773-	26,441-	32,305-	مجموع الدول العربية
4.22-	6.86-	3.13-	3.15-	1.67-	1.92-	315-	501-	219-	209-	109-	117-	الأردن
13.42-	16.53-	4.43-	12.82-	12.47-	12.44-	6,999-	7,830-	2,233-	6,155-	5,340-	4,762-	الإمارات
2.09-	5.01-	5.24-	2.40-	5.76-	2.79-	139-	310-	333-	146-	337-	155-	البحرين
1.88-	0.45-	3.83-	3.14-	3.19-	1.39-	395-	91-	726-	615-	575-	216-	تونس
0.52-	3.89-	2.39	2.92	1.43-	4.44-	248-	1,841-	1,145	1,368	592-	1,865-	الجزائر
1.25-	1.18-	4.35-	3.97-	8.11-	8.44-	7-	6-	22-	19-	40-	41-	جيبوتي
6.97-	10.06-	2.87-	3.65-	5.73-	9.35-	9,703-	12,920-	4,211-	5,156-	7,325-	11,239-	السعودية
0.71-	0.46-	1.30-	2.00-	0.66-	0.78-	83-	58-	138-	166-	63-	47-	السودان
4.18-	4.34-	3.34-	13.64	6.36-	7.06-	703-	696-	555-	2,400	1,056-	1,083-	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
7.75-	6.90-	0.66-	4.49-	9.03-	9.97-	1,211-	977-	104-	685-	1,247-	1,289-	عمان
1.11-	4.84-	8.16-	8.08-	4.20-	10.11-	136-	497-	922-	732-	342-	746-	قطر
13.76-	4.79-	5.56	7.01-	13.84-	19.80-	4,084-	1,214-	1,669	2,179-	3,676-	4,910-	الكويت
14.43-	14.11-	26.11-	20.56-	18.36-	20.39-	2,379-	2,281-	3,882-	2,672-	2,042-	1,868-	لبنان
0.00	0.00	0.00	1.05	5.51-	4.04-	0	0	0	330	1,527-	1,001-	ليبييا
4.19-	1.00-	0.91-	1.31-	1.24-	2.11-	3,743-	826-	687-	883-	748-	1,092-	مصر
2.49-	1.75-	3.04-	3.32-	3.44-	3.27-	876-	623-	1,015-	1,218-	1,133-	993-	المغرب
2.45	4.14	5.22	7.54	1.17	2.55-	23	41	56	82	12	26-	موريتانيا
0.05-	8.33-	1.05-	2.13-	6.17-	16.13-	3-	499-	70-	117-	302-	853-	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

المصدر: مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (4/7) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية

(1999-1994)

(نسب مئوية)

(2 1999	(1 1998	1997	1996	1995	1994	
49.0	48.7	56.7	55.2	57.7	58.0	الإيرادات النفطية
37.0	36.8	30.0	31.7	28.6	29.1	الإيرادات الضريبية منها :
9.7	9.7	7.8	8.2	9.0	9.6	- الضرائب على الدخل والأرباح
8.7	8.5	6.8	6.5	7.0	7.1	- الضرائب على السلع والخدمات
7.6	7.4	6.0	6.9	7.8	7.4	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
11.3	11.2	10.7	10.5	10.6	9.9	الإيرادات غير الضريبية
2.6	3.4	2.6	2.5	3.1	3.0	إيرادات أخرى*

\* تمثل المنح والدخل من الاستثمارات.

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (5/7) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية

(1999-1994)

(نسب مئوية)

(2 1999	(1 1998	1997	1996	1995	1994	
80.4	78.8	75.9	76.9	75.8	69.7	الإنفـاق الجـاري
19.1	20.0	22.8	21.9	22.5	27.1	الإنفـاق الرأسمالي
0.5	1.2	1.3	1.2	1.8	3.2	صافي الإقراض الحكومي

1) فعلية أولية.

2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7) .

ملحق (6/7) : هيكل التوظيف الوظيفي للإتفاق الجاري

(1999-1994)

(نسب مئوية)

نفقات الأمن والدفاع						نفقات الخدمات العامة						
(2)	(1)					(2)	(1)					
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
26.61	26.85	27.35	25.89	26.90	28.10	23.50	22.83	22.43	21.85	19.11	21.34	مجموع الدول العربية
28.09	27.02	28.93	28.79	28.48	30.70	4.78	4.52	2.52	2.64	2.47	2.34	الأردن
29.96	29.96	30.43	22.24	25.42	25.33	22.82	22.82	23.18	16.94	19.37	19.30	الإمارات
39.00	39.00	38.81	36.97	37.35	34.77	18.50	18.50	14.26	20.72	20.95	21.67	البحرين
13.98	14.04	14.75	14.16	14.97	15.03	7.77	7.80	8.20	7.86	8.31	8.35	تونيس
22.29	22.29	22.04	22.04	18.93	17.53	17.53	17.53	17.53	17.53	15.06	13.94	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
30.93	30.93	31.08	31.08	25.52	31.08	32.46	32.46	32.62	32.62	26.78	32.62	السعودية
14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	السودان
38.13	38.13	41.93	42.80	46.97	50.17	2.79	2.79	3.00	3.00	3.00	3.00	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
53.22	50.91	54.33	52.73	54.02	55.78	6.39	7.64	6.94	7.10	8.55	6.85	عمان
33.69	34.50	34.05	34.50	35.34	34.50	11.23	11.50	11.35	11.50	11.78	11.50	قطر
32.94	33.32	30.77	27.55	29.11	27.36	...	...	...	...	...	...	الكويت
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	لبنان
21.97	21.97	26.80	20.11	39.50	49.63	4.15	4.15	3.89	6.92	3.39	3.68	ليبيا
17.60	18.40	18.10	17.70	17.60	16.50	53.10	51.10	54.10	56.50	58.10	62.70	مصر
24.43	24.49	24.43	25.29	25.27	25.38	12.42	12.45	12.42	12.86	12.85	12.90	المغرب
20.22	20.22	20.22	20.21	20.45	20.22	33.00	33.00	33.00	32.99	33.37	33.00	موريتانيا
43.91	43.91	43.91	43.91	45.13	43.91	13.24	13.24	13.24	13.24	13.61	13.24	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

تابع ملحق (6/7) : هيكل التبويب الوظيفي للإتفاق الجاري

(1999-1994)

(نسب مئوية)

نفقات الشؤون الاقتصادية						نفقات الخدمات الاجتماعية						
(2)	(1)					(2)	(1)					
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
8.65	8.78	8.38	8.01	8.09	7.39	25.01	25.75	25.40	24.69	23.25	23.13	مجموع الدول العربية
19.26	17.92	11.11	11.85	14.18	12.16	46.25	46.98	41.35	40.46	36.79	36.07	الأردن
14.26	14.26	14.49	10.59	12.11	12.06	10.91	10.91	11.08	8.10	9.26	9.22	الإمارات
11.55	11.55	10.07	9.86	9.84	10.18	28.87	28.87	35.50	31.63	31.05	29.73	البحرين
20.19	20.28	20.30	17.10	18.19	17.93	29.51	29.63	31.14	29.88	31.59	31.72	تونس
2.32	2.32	2.32	2.32	1.99	1.84	42.82	42.82	42.66	42.66	36.65	33.94	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
7.13	7.13	7.16	7.16	5.88	7.16	19.52	19.52	19.62	19.62	16.11	19.62	السعودية
9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	8.16	8.16	8.19	8.19	8.19	8.19	السودان
18.40	18.40	15.99	15.51	13.72	12.29	16.20	16.20	14.24	14.65	15.18	15.41	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
9.91	9.30	8.81	9.29	9.87	9.81	30.48	32.15	29.92	30.88	27.56	27.56	عمان
14.98	15.34	15.14	15.34	15.71	15.34	24.34	24.92	24.59	24.92	25.52	24.92	قطر
9.43	7.73	7.22	6.35	7.59	6.56	28.91	29.73	26.51	22.28	22.45	21.22	الكويت
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	لبنان
16.32	16.32	15.30	15.46	14.79	7.06	57.56	57.56	54.00	57.51	42.32	39.62	ليبيا
2.30	2.60	2.60	2.50	2.00	1.80	27.00	27.90	25.20	23.30	22.30	19.00	مصر
4.00	4.01	4.00	4.14	4.14	4.16	26.22	26.29	26.22	27.14	27.12	27.24	المغرب
28.40	28.40	28.40	28.39	28.72	28.40	12.90	12.90	12.90	12.89	13.04	12.90	موريتانيا
5.19	5.19	5.19	5.19	5.33	5.19	27.07	27.07	27.07	27.07	27.82	27.07	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

تابع ملحق (6/7) : هيكل التوظيف الوظيفي للإتفاق الجاري

(1999-1994)

(نسب مئوية)

النفقات الأخرى						
1999 <sup>(2)</sup>	1998 <sup>(1)</sup>	1997	1996	1995	1994	
16.24	15.79	16.44	19.56	22.64	20.04	مجموع الدول العربية
1.62	3.56	16.09	16.26	18.08	18.73	الأردن
22.05	22.05	20.82	42.13	33.84	34.09	الإمارات
2.07	2.07	1.36	0.82	0.81	3.65	البحرين
28.56	28.25	25.60	30.99	26.93	26.98	تونس
15.04	15.04	15.45	15.45	27.36	32.75	الجزائر
...	...	...	...	...	...	جيبوتي
9.97	9.97	9.53	9.53	25.72	9.53	السعودية
53.13	53.13	53.11	53.11	53.11	53.11	السودان
24.47	24.47	24.83	24.04	21.13	19.13	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	عمان
15.76	13.74	14.88	13.75	11.65	13.74	قطر
28.72	29.22	35.50	43.82	40.86	44.87	الكويت
...	...	...	...	...	...	لبنان
...	...	...	...	...	...	ليبييا
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصر
32.93	32.76	32.93	30.58	30.61	30.31	المغرب
5.49	5.49	5.49	5.52	4.41	5.49	موريتانيا
10.60	10.60	10.60	10.60	8.11	10.60	اليمن

(1) فغلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/7).

ملحق (7/7) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الإجمالي

1999-1998

(مليون دولار)

1999		1998		
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	
40.5	218,533.0	41.6	211,317.1	مجموع الدول العربية
25.3	1,886.7	24.7	1,801.3	الأردن
8.2	4,281.8	7.3	3,463.3	الإمارات
14.5	959.9	12.2	753.7	البحرين
16.7	3,461.2	21.2	4,238.2	تونس
21.7	10,387.4	20.5	9,692.6	الجزائر
35.3	185.8	33.6	172.3	جيبوتي
55.8	77,727.4	58.4	74,946.3	السعودية
...	...	...	...	السودان
33.2	5,585.0	34.2	5,487.5	سورية
...	...	...	...	الصومال
11.4	1,783.9	11.3	1,598.7	عمان
40.0	4,874.3	41.9	4,296.2	قطر
47.3	14,043.1	56.1	14,208.2	الكويت
102.1	16,837.7	88.9	14,380.4	لبنان
52.8	16,404.0	63.0	19,645.6	ليبيا
48.6	43,217.3	48.8	40,362.0	مصر
42.9	15,062.1	39.8	14,154.5	المغرب
8.0	75.2	8.4	82.7	موريتانيا
26.0	1,760.2	33.9	2,033.6	اليمن

المصدر: البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر متفرقة أخرى .

ملحق (8/7) : توزيع الدين العام الداخلي حسب طبيعة الأدوات

1999-1998

(نسبة مئوية)

1999		1998		
تسهيلات مصرفية وأدوات أخرى	أدوات وسندات الخبزينة وأوراق أخرى	تسهيلات مصرفية وأدوات أخرى	أدوات وسندات الخبزينة وأوراق أخرى	
...	...	30.3	69.7	مجموع الدول العربية
31.1	68.9	31.1	68.9	الأردن
100.0	0.0	100.0	0.0	الإمارات
28.0	72.0	22.9	77.1	البحرين
40.2	59.8	39.0	61.0	تونس
...	...	26.8	73.2	الجزائر
...	...	...	...	جيبوتي
4.9	95.1	8.4	91.6	السعودية
...	...	...	...	السودان
100.0	0.0	100.0	0.0	سورية
...	...	...	...	الصومال
10.6	89.4	32.4	67.6	عمان
100.0	0.0	100.0	0.0	قطر
45.3	54.7	52.7	47.3	الكويت
1.1	98.9	1.2	98.8	لبنان
77.2	22.8	77.2	22.8	ليبيا
47.2	52.8	49.0	51.0	مصر
...	...	31.5	68.5	المغرب
...	...	67.2	32.8	موريتانيا
...	...	68.3	31.7	اليمن

المصدر: مصادر الملحق (7/7).

ملحق (9/7) : الإصدارات من أدونات وسندات الخزينة

1999-1998

(مليون دولار)

1999		1998		
الرصيد القائم	الإصدارات الجديدة	الرصيد القائم	الإصدارات الجديدة	
95,536.6	...	76,199.3	...	مجموع الدول العربية
564.2	726.4	433.4	295.4	الأردن
0.0	0.0	0.0	0.0	الإمارات
840.0	2,234.0	664.9	1,770.0	البحرين
2,068.7	...	2,706.0	...	تونس
2,015.5	694.8	1,320.7	...	الجزائر
...	...	...	...	جيبوتي
27,307.0	...	24,249.1	...	السعودية
...	...	...	...	السودان
0.0	0.0	0.0	0.0	سورية
...	...	...	...	الصومال
1,594.5	...	1,080.6	...	عمان
0.0	0.0	0.0	0.0	قطر
7,683.8	9,763.3	6,717.9	9,239.1	الكويت
16,659.2	12,239.6	14,214.9	15,774.8	لبنان
4,471.9	...	4,471.9	...	ليبيا
22,814.7	...	11,845.3	...	مصر
8,716.4	907.6	7,808.8	2,295.8	المغرب
...	...	40.8	...	موريتانيا
800.7	155.7	645.0	1,303.9	اليمن

المصدر: مصادر الملحق (7/7) .

ملحق (10/7) : توزيع الأرصدة القائمة من أدونات وسندات الخزينة بين القطاع المصرفي والقطاعات غير المصرفية

1999-1998

(نسبة مئوية)

1999		1998		
القطاعات غير المصرفية	القطاع المصرفي	القطاعات غير المصرفية	القطاع المصرفي	
1.5	98.5	18.0	82.0	الأردن
...	...	...	...	الإمارات
...	100.0	...	100.0	البحرين
...	...	...	...	تونس
...	...	...	...	الجزائر
...	...	...	...	جيبوتي
...	100.0	...	100.0	السعودية
...	...	...	...	السودان
...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	عمان
...	...	...	...	قطر
6.9	93.1	6.5	93.5	الكويت
24.7	75.3	24.3	75.7	لبنان
...	100.0	...	100.0	ليبيا
...	...	...	...	مصر
...	...	59.8	40.2	المغرب
...	...	52.3	47.7	موريتانيا
...	...	60.3	39.7	اليمن

المصدر: مصادر الملحق (7/7).